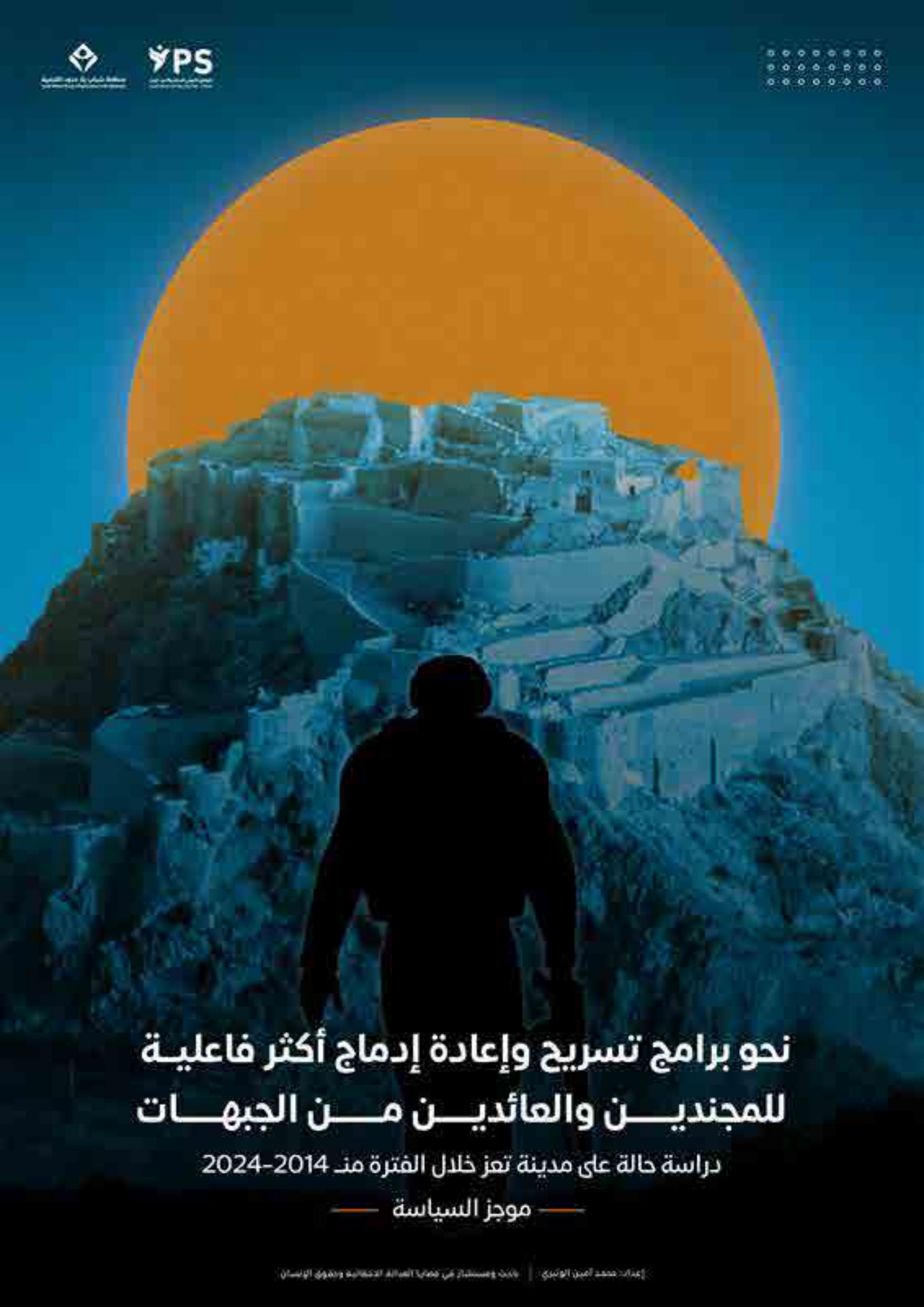

نحو برامج تسريح وإعادة إدماج أكثر فاعلية للمجندين والعائدين من الجبهات

دراسة حالة على مدينة تعز خلال الفترة من 2014-2024

موجز السياسة

إعداد: محمد أمين الوتيري | باحث ومستشار في قضايا العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان

تنويـــــــة

ان الاراء التي تضمنتها هذه الورقة تمثل اراء خاصة بمؤلفي هذه الورقة وليس بالضرورة انها تمثل الامم المتحدة بما في ذلك صندوق الامم المتحدة الانمائي او الدول الاعضاء في الامم المتحدة او منظمة شباب بلاحدود للتنميةhttps://ywbod.org/ar،كما ان صحة واكتمال وطريقة عرض كل الاسماء والمصطلحات والمعلومات هي مسؤولية فردية على مؤلفي الورقة وليس بالضرورة انها تعبر عن رأي صندوق الامم المتحدة الانمائي او شباب بلاحدود. ان صندوق الامم المتحدة الانمائي هو احد منظمات الامم المتحدة الذي يقود جهود لانهاء عدم العدالة والفقر وعدم المساوة والتغيرات المناخية، وهو يعمل مع شبكة واسعة من الخبراء والشركاء في 170 دولة لمساعدة الشعوب لبناء حلول تكاملية ومستدامة للبشر والكوكب، لمعرفة المزيد حق صندوق الامم المتحدة للسكان https://www.undp.org/home

شـكـر وتـقـديـر

يعرب الباحث عن عميق امتنانه لكل المبحوثين وخاصة الأمنيين والعسكريين الذين خصصوا من وقتهم لمشاركة آرائهم والمساهمة في إنجاح أنشطة هذا المشروع بما في ذلك إجراء المقابلات الشخصية، وحضور جلسات النقاش البؤرية. مشاركتهم محلُّ تقديرٍ كبير، والشكر أيضًا لمستشار المشروع عمار السوائي، لمدخلاته الهامة التي أثرّت الورقة، كما هو أيضًا لكلٍ من: تيمور العزاني – منسق التوافق الشبابي، عفراء الحبوري – باحثة، منيرة عبده – منسقة البحث والتي قامت بتنفيذ أنشطة المشروع في الميدان، لولا كل هذه الجهود لما كان هذا البحث ممكناً. تم اجراء هذا البحث بتمويل سخي من منظمة شباب بلا حدود للتنمية وبدعم من مكون الأمم المتحدة لدعم السلام في اليمن.

مكون الامم المتحدة لدعم السلام في اليمن:

تأسس مكون الامم المتحدة لدعم السلام في اليمن عام 2019م لدعم عملية السلام على المستويات المحلية والوطنية في اليمن، ويدار هذا المكون من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

- **عن التوافق الشبابي للسلام والأمن – اليمن:**

التوافق الشبابي للسلام والأمن، كيان وطني شبابي طوعي يضم في عضويته ثلاثين من القادة الشباب والشابات من مختلف الهياكل المدنية والسياسية والاجتماعية على مستوى اليمن، تأسس في سبتمبر 2020 بدعوة ودعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز تمكين الشباب وإشراكهم في عمليات بناء السلام وصناعة القرار.

- **عن منظمة شباب بلا حدود:**

منظمة شباب بلا حدود هي منظمة غير حكومية غير ربحية تسعى إلى تمكين الشباب اجتماعيًا واقتصاديا وسياسيًا، بدأت أنشطتها كمجموعة شبابية غير رسمية، ثم سجلت رسميا لدى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بترخيص رقم /4م2013/ طبقا للقانون رقم 1/2001م.

- **عن مشروع CSSST:**

مشروع دعم المجتمع المدني للجهات الأمنية في تعز، هو مشروع تنفذه منظمة شباب بلا حدود بالشراكة مع منظمات وتحالفات المجتمع المدني، وبالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الحكومية في مدينة تعز، بما في ذلك السلطة المحلية وإدارة الشرطة والوحدات العسكرية والجهات المعنية الأخرى بقضايا الأمن في تعز. حيث يهدف المشروع إلى تحسين الوضع الأمني في تعز والمساهمة في خلق بيئة استقرار وسلام على المستوى المحلي، تمهد الطريق لأي اتفاق سلام/وقف إطلاق النار على المستوى الوطني، وذلك من خلال تنفيذ تدخلات لتعزيز قدرات المؤسسات الأمنية في مدينة تعز، وتمكينها لمواجهة التحديات الأمنية، وتحسين الأمن في المدينة.

عن الباحث:

محمد أمين الوتيري ، باحث واستشاري في قضايا العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، عمل مع عدد من المنظمات الدولية في عدد من الدول بما في ذلك اليمن، البحرين، سوريا وليبيا، شارك محمد في إعداد مجموعة من الأبحاث والدراسات وأوراق السياسات المتعلقة بقضايا السلام والعدالة الانتقالية وقضايا حقوق الإنسان. يحمل شهادة الماجستير في العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان من جامعة جنيف، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة تعز.

الملخص التنفيذي

شهدت مدينة تعز عمليات تجنيد واسعة خلال السنوات العشر الماضية، وانخرط الآلاف من الشباب في القوات العسكرية والأمنية والتشكيلات المسلحة الشعبية، ومع انخفاض حدة النزاع بدأت تبرز نتائج عمليات التجنيد هذه على شكل زيادة في معدلات الجرائم التي تحدث مثل عمليات الابتزاز والتقطع والتعدي على الأموال والممتلكات العامة والخاصة، بالإضافة إلى التأثيرات على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية الثقافية والاقتصادية والسياسية والتي يغيب عنها الشباب، نظرًا لمشاركتهم وبقائهم في التشكيلات العسكرية، بالإضافة إلى التأثيرات النفسية والصحية التي تسببت بها الحرب على هؤلاء المجندين، وكل ذلك ينعكس بشكل سلبي على المجتمع وعلى الدولة التي أصبح هؤلاء المجندين تهديدًا وعبئًا إضافيًا بالنسبة لها، بدلًا من كونهم فرصة إيجابية وعاملًا تنمويًا. هذه الآثار خلقت قبول عام من قبل المجندين أنفسهم ومن قبل المجتمع بشكل عام حول أهمية برامج التّسريح وإعادة الإدماج، بالمقابل برزت عدد من المخاوف والتحديات التي قد تعيق وتحول دون نجاح مثل هذه البرامج والتي تلخصها الورقة بضعف الوعي ببرامج التّسريح وإعادة الإدماج والذي قد يؤدي إلى التشكيك بأهدافها من قبل مختلف الأطراف، وكذا الوصمة المجتمعية بحق المجندين الشباب ونظرة المجتمع لهم، بالإضافة إلى ندرة الفرص البديلة التي قد يلجأ إليها المجندون الشباب إذا قرروا ترك الخدمة العسكرية، بالإضافة إلى غياب برامج التوجيه والدعم النفسي والاجتماعي. تسلط الورقة الضوء على حساسية برامج التّسريح وإعادة الإدماج خاصة في سياق الحرب المستمرة في مدينة تعز والتي يجب أن يأخذها صناع السياسات في الاعتبار. تقدم الورقة حلول سياسات لمساعدة صناع القرار على معالجة الآثار الناجمة عن التجنيد الواسع وغير المنضبط للمقاتلين خلال السنوات الماضية، وذلك من خلال عدد من التوصيات الموجهة لصناع السياسات الحكوميين على المستوى الوطني والذين يجب أن يركزوا على إدراج ملف التّسريح وإعادة الإدماج في مفاوضات السلام، وأن يضمنوا أن ينص أي اتفاق سلام على تشكيل هيئة وطنية مشتركة للتسريح وإعادة الإدماج، إلى جانب تبني نهج تدريجي في معالجة هذه المشكلة، وتوفير حُزم تسريح مغرية وفعالة للمجندين والعائدين، تخاطب ورقة السياسات صُنّاع السياسات الحكوميين على المستوى المحلي أيضًا من خلال عدد من التوصيات التي يمكن القيام بها حاليًا في سياق الحرب المستمرة بما في ذلك إنشاء مراكز لتأهيل وإدماج المجندين والعائدين من الجبهات، وتشجيعهم على استكمال تعليمهم في المراحل التي توقفوا فيها، وتغطية العجز في الوظائف المدنية من المجندين المؤهلين. كما تشير الورقة إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الدولية والمحلية في الضغط على الأطراف المختلفة لإدراج ملف التّسريح وإعادة الإدماج في مفاوضات السلام كضامن رئيسي لسلام آمن ومستدام، وكذا من خلال دعم جهود السلطات الحكومية على المستويات الوطنية والمحلية فيما يتعلق ببرامج التّسريح وإعادة الإدماج من خلال شراكة حقيقية وفعالة، وأخيرًا من خلال تبني أولويات المجندين والعائدين من الجبهات وأخذها في الاعتبار عند تصميم المشاريع المختلفة وضمان مشاركتهم في أنشطة وبرامج التدريب والتأهيل التي تنفذها هذه الجهات.

مـقـدمـة

بدأت عمليات تجنيد واسعة في اليمن منذ اندلاع الحرب في العام 2014م، بين قوات الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، وتحالف قوات الحوثيين والرئيس السابق علي عبد الله صالح، والذين قاموا بتحشيد وتشكيل قوات جديدة لإسناد قواتهم الرسمية، حيث قامت الحكومة الشرعية بتشكيل فصائل المقاومة الشعبية في عدد من المحافظات اليمنية بدعم عسكري ومادي من قوات التحالف العربي مستقطبين عشرات الآلاف من المقاتلين الجدد للانضمام لهذه الفصائل المسلحة الشعبية في حينه، قبل أن يتم تأطيرهم لاحقًا وضمهم في إطار وحدات عسكرية وأمنية رسمية تابعة لوزارتي الدفاع والداخلية، بالمقابل قام تحالف الحوثي وصالح بتعزيز قواتهم العسكرية وبدأوا حملات تجنيد واسعة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم وقاموا بتشكيل ما يسمى بـ (اللجان الشعبية) والتي هي الأخرى حشدت وجندت عشرات الآلاف في صفوفها تم إدماج بعضهم في التشكيلات الرسمية للجيش والأمن في حين بقى البعض الآخر كتشكيلات شعبية مسلحة غير رسمية.

شهدت مدينة تعز النسبة الأكبر من عمليات التجنيد التي شملت الآلاف من المقاتلين من كل مديريات المدينة وخاصة (القاهرة، المظفر، صالة) محل الدراسة، واستمرت عمليات التجنيد بشكل مكثف ومتزايد خاصة خلال سنوات الحرب الأولى بالتزامن مع اشتداد المعارك وتوسع جبهات القتال، وكان التحشيد والتجنيد يستهدف بشكل رئيسي فئة الشباب. يلاحظ أن عمليات التجنيد والتحشيد للمقاتلين لم تكن منظمة أو منهجية وإنما اتسمت بالعشوائية إلى حدٍ كبير. وازدهرت عمليات التجنيد نظرًا لعددًا من الظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية التي سيتم الإشارة إليها لاحقًا والتي تركت القتال والتجنيد كخيار وحيد متاح أمام الشباب، الأمر الذي بدأت آثاره تظهر اليوم مع العزوف الكبير للشباب عن التعليم في مراحله المختلفة، وعن مشاركتهم في جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى حالة الاختلال والانفلات الأمني والتي سببها التجنيد غير المنضبط، كما شكل العدد الكبير من المجندين خلال السنوات العشر الأخيرة عبئًا كبيرًا أثقل كاهل السلطات الأمنية والعسكرية والتي أصبح من الصعب عليها تغطية احتياجاتهم وتوفير التدريب والتأهيل الكافي لهم بالشكل الذي يعزز انضباطهم، بالإضافة للعبء على ميزانية الدولة. بالإضافة إلى آثار أخرى كبيرة وواسعة، الأمر الذي يتطلب معه الوقوف أمام هذه القضية كمشكلة حقيقية لا تؤرق فقط مدينة تعز وإنما اليمن بأكمله، تهدد الأمن والسلم المحليين، وتقوض الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يغيب عنها الشباب الذين أصبح نسبة كبيرة منهم منخرطين في السلك العسكري والأمني أو في التشكيلات المسلحة المحلية.

لمعالجة هذه المشكلة والتعامل مع آثارها، تبرز برامج التّسريح وإعادة الإدماج وتصعد إلى الطاولة باعتبارها ممارسة دولية مثلى بإمكانها أن تُشكل حلًا محتملًا لهذه المشكلة، وأن تسرح المجندين الشباب وتعيد إدماجهم في المجتمع وبالتالي استعادة أدوارهم ومشاركاتهم في مختلف جوانب الحياة، بالإضافة إلى التغلب على التهديدات والمخاطر التي قد يفرضها بقائهم غير المنضبط في السلك العسكري وفي التشكيلات المسلحة، والتخفيف عن كاهل السلطات العسكرية والأمنية، وكذا عن ميزانية الدولة العاجزة عن صرف رواتب واستحقاقات هذا العدد الكبير من المجندين. لكن الحديث عن برامج التّسريح وإعادة الإدماج يتصف بطابع خاص نظرًا لحساسيته وخصوصيته خاصة في ظل نزاع مستمر لما يزيد عن عشر سنوات، وبالتالي فيجب أن يتم تصميم هذه البرامج بناء على دراسات وأبحاث منهجية تقدم فهم واضح للسياق اليمني، وللمشكلة بحد ذاتها أبعادها وتبعاتها، وكذا حساسية النزاع ، ومن دون ذلك فقد لا تحقق هذه البرامج أهدافها المرجوة، وبالعكس من ذلك قد تساهم في إذكاء النزاع ومفاقمة المشكلة. .

تشكل ورقة السياسات هذه محاولة أولى لفهم مشكلة المجندين والعائدين من الجبهات في اليمن، آخذة مدينة تعز ومديرياتها الثلاث (مديرية صالة، مديرية القاهرة، ومديرية المظفر) كدراسة حالة، وتسعى هذه الورقة إلى تحليل وفهم ديناميكية عمليات التجنيد، وأسبابها، آثارها والطريقة المثلى في التعامل معها بما يساهم في إرشاد ومساعدة الفاعلين الدوليين والمحليين بما فيهم السلطات العسكرية والأمنية على تصميم برامج تسريح وإعادة إدماج فاعلة، تحقق القيمة والفائدة المثلى منها وتساعد في حلحلة المشكلة من دون مفاقمتها أو التسبب بأي آثار جانبية.

تركز هذه الورقة على تسريح وإعادة إدماج المجندين العائدين من الشباب الذين انخرطوا في القتال منذ بداية النزاع في العام 2014م لعدة أسباب أهمها أنهم يشكلون الغالبية العظمى من الأشخاص الذين تم تجنيدهم مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، بالإضافة إلى حجم التأثير السلبي الكبير الناتج عن استمرار انخراطهم في التشكيلات العسكرية والمسلحة والتي تقدمهم كخطر وتهديد محتمل ، بدلًا من كونهم فرصة واستثمار ينبغي تحقيق الاستفادة المثلى منها على صعيد الأسرة، والمجتمع، والدولة في مجالات الحياة المختلفة وهو الهدف الأساسي من برامج التّسريح وإعادة الإدماج. أخذت هذه الورقة مدينة تعز التابعة للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا كدراسة حالة، ولدعم وتمكين السلطات المحلية على البدء في تصميم وتنفيذ برامج تسريح وإعادة إدماج فعالة.

اعتُمد في إعداد ورقة السياسات هذه على منهجية متعددة لجمع البيانات شملت المراجعة المكتبية، والمقابلات شخصية المعمقة التي أُجريت مع (30) مبحوثًا ومبحوثة بالإضافة إلى جلسات بؤرية مركزة شملت عدد (40) مشاركًا ومشاركة، حرصت الورقة على وجود تمثيل واسع وشامل لشرائح مختلفة من المجتمع شملت على سبيل المثال لا الحصر ممثلين لـ (السلطات المحلية مدنية وعسكرية، ومنظمات دولية، ومنظمات مجتمع مدني، وضباط وجنود، وباحثين، وقانونيين، وناشطين) مع تركيز قوي على الشباب والنساء كممثلين/ات لمختلف هذه الشرائح من مديريات مدينة تعز الثلاث (القاهرة، المظفر، صالة)، بغرض ضمان جودة البيانات والمعلومات، تم تصميم استمارات نوعية خاصة للعسكريين والأمنيين، وأخرى خاصة بالمدنيين. الورقة محدودة بسبب صعوبة الوصول لبيانات كمية عن عدد المجندين خلال العشر السنوات الأخيرة وأعمارهم وغيرها من المعلومات نظرًا لحساسيتها في ظل استمرار النزاع.

المقاومة الشعبية: هي تشكيلات مسلحة محلية شكلتها الحكومة المعترف بها دوليًا بدعم من التحالف العربي لدعم الشرعية، وتتشكل من مجموعة من الأفراد الذين يقاتلون بشكل طوعي في صفوف الحكومة وبدعم منها دون أن يكون لهم الصفة العسكرية الرسمية أو امتيازاتها.

اللجان الشعبية: هي تشكيلات مسلحة محلية تتبع جماعة الحوثيين (أنصار الله) وتتشكل من مجموعة من القبائل والعشائر والأفراد الذين يقاتلون في صفوف جماعة الحوثيين جنبًا إلى جنب مع قواتهم العسكرية لكن من غير أن يكون لهم الصفة العسكرية الرسمية أو امتيازاتها.

التّسريح وإعادة الإدماج للمجندين والعائدين من الجبهات:

من خلال تتبع عمليات التجنيد خلال السنوات العشر الماضية في مدينة تعز، كان واضحًا أن التحشيد والتجنيد الذي بدأ مع بداية الحرب في العام 2015م كان ذا طابع طوعي اعتمد على حماس الشباب واندفاعهم لخوض غمار الحرب دفاعًا عن مدنهم وانتصارًا للحكومة المعترف بها دوليًا في مواجهة قوات الحوثي وصالح، ومع استمرار الحرب واشتداد المعارك وتوقفٍ شبه كاملٍ لكل جوانب الحياة وأنشطتها، وخاصة الأنشطة الاقتصادية وإغلاق عددٍ كبير من الشركات والمصانع والمشاريع التجارية وتسريح الآلاف من العاملين، قابله توقف صرف الرواتب وتدهور الوضع المعيشي وانعدام فرص العمل، وجد الشباب في التجنيد فرصةَ عمل ومصدر دخل وحيد يمكن لهم من خلاله إعالة أسرهم وذويهم خاصة مع المردود المادي الذي كانوا يحصلون عليه، بالإضافة إلى فرصة لآخرين لإيجاد أنفسهم وممارسة دور ونشاط معين خاصة مع إغلاق الجامعات والمدارس وكافة الأنشطة الرياضية والثقافية والتي جعلت التجنيد هو النشاط الوحيد الذي يمكن للشباب القيام به، هذه الظروف المختلفة رافقها خطاب التحشيد من قبل مختلف الأطراف ما ساهم في استقطاب الكثير من الشباب للانضمام للقوات العسكرية والتشكيلات المسلحة. في السنوات الأخيرة ومع استعادة الدولة لمؤسساتها في مدينة تعز وخاصة المؤسسات التعليمية والرياضية وبدء عودة الأنشطة التجارية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض الدعم للقوات العسكرية وضعف وتيرة الأعمال المسلحة بين الأطراف في جبهات القتال المختلفة انخفضت عمليات التجنيد إلى حدٍ كبير، لكن وبالمقابل بدأت الآثار السلبية للتجنيد العشوائي وغير المنضبط بالظهور بشكل مبكر على شكل أعمال عنف وانفلات أمني من قبل بعض المقاتلين الذين تم تجنيدهم، وهو ما كان متوقعًا له أن يحدث لاحقًا على الرغم من محاولات الحكومة على احتوائه ، وهذا أحد المؤشرات الهامة لما يمكن أن يؤدي له التجنيد الذي تم لعشرات الآلاف من الشباب على المدى الطويل، كما أن العائد الذي يتحصل عليه الشباب من التجنيد كمرتبات لا يتجاوز في المتوسط ما يعادل 40$ تأتي بشكل غير منتظم، وهو مبلغ لا يكفي حتى لإعالة أسرة صغيرة مكونة من شخصين، خاصة مع التضخم والارتفاع الكبير في الأسعار بشكل عام وخاصة أسعار المواد الغذائية نتيجة لتدهور سعر العملة، وبالتالي يضطر هؤلاء المجندين إلى البحث عن مصادر أخرى تساعدهم في توفير احتياجاتهم والتي تكون في بعض الأحيان بطرق غير قانونية وغير شرعية مثل عمليات الابتزاز والتقطع والتعدي على الأموال والممتلكات العامة والخاصة، وهو ما يجعلهم مصدر خطر وتهديد مستمر ومتفاقم، **رصدت بعض منظمات المجتمع المدني أن معظم التجاوزات القانونية وأعمال الشغب المسلح في مدينة تعز كان من قبل هؤلاء المجندين والعائدين من الجبهات والذين لم يتم استيعابهم وإدماجهم أو توفير أي برامج ودعم لهم.**

من جهة أخرى وصل بعض المجندين الشباب والعائدين من الجبهات لحقيقة مفادها أنهم أضاعوا ما يقارب عشر سنوات من أعمارهم حتى الآن في السلك العسكري دون أن تتاح لهم الفرصة لاستكمال تعليمهم أو حتى تعلم مهن وحِرف بديلة، كل ذلك بالإضافة إلى ما تتسبب به المعارك وعمليات القتال من أذى وتأثيرات نفسية على المقاتلين، خاصة في ظل غياب برامج الدعم والتأهيل النفسي لهم، وهو ما يؤدي إلى تعزيز شعورهم بالوحدة والعزلة عن المجتمع وصعوبة تعاملهم وانسجامهم معه بشكل عام، ومع أسرهم بشكل خاص، ناهيك عن صعوبة الزواج وتكوين أسر، نظرًا للظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهونها وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، بالإضافة إلى أنه كلما زادت فترة التجنيد زادت صعوبة إعادة إدماج المقاتلين في المجتمع مرة أخرى نظرًا للفجوة التي تنشأ بينهم وبين نظرائهم من الشباب الآخرين الذين لم ينخرطوا في السلك العسكري، وبالتالي تمكنوا من قطع أشواط طويلة في أسواق العمل وفي العملية التعليمية، في حين ما يزال هؤلاء المجندين والعائدين متأخرين في العملية التعليمية، ويفتقدون للمهارات الأساسية اللازمة لهم في سوق العمل، ما يجعل إعادة إدماجهم مهمة صعبة.

أحد المجندين الذين تم التحدث معهم خلال عملية البحث قال " **التجنيد هو الخيار الأسوأ الذي اتخذته، لكني مضطر للاستمرار فيه وخاصة بعد استشهاد الوالد، أنا المعيل الوحيد لأسرتي ولا يوجد لنا أي مصدر دخل آخر**".
كثير من المجندين الشباب وجدوا أنفسهم مخيرين بين استكمال تعليمهم وبين الذهاب للجبهات، وبسبب الوضع الاقتصادي المتدهور ولأنهم المعيلين لأسرهم فكانوا ملزمين بالذهاب للجبهات والتجنيد.

كل هذه الآثار الناجمة عن التجنيد والتي أدركها وأشار إليها بعض الجنود الشباب أنفسهم أثناء عملية جمع البيانات، قد تجعلهم أكثر تقبلًا واستعدادًا للانخراط والتفاعل بإيجابية مع أي برامج للتّسريح وإعادة الإدماج، لكن هناك العديد من التخوفات لدى هؤلاء المجندين والعائدين من جهة، ولدى المجتمع من جهة أخرى، والتي قد تحول دون نجاح هذه البرامج ويمكن أن تتلخص هذه المخاوف على شكل صعوبات وتحديات تواجه برامج التّسريح وإعادة الإدماج، ونوردها كالآتي:

1- ضعف الوعي ومخاوف التّسريح في سياق الحرب:
مستوى الوعي ببرامج التّسريح وإعادة الإدماج، أهميتها والهدف منها متدني للغاية ليس فقط في أوساط المجندين والذين قد ينظرون إليها باعتبارها نوع من أنواع العقوبات التي تهدف إلى إقصائهم من الوظيفة العسكرية وحرمانهم من امتيازاتها مثل الرواتب وغيره وتشريدهم بدلًا من مكافئتهم عن الخدمة التي قدموها، من جهة أخرى فضعف الوعي يمتد ليشمل القيادات العسكرية والأمنية، بل وحتى القوى السياسية التي قد تنظر إليها باعتبارها مؤامرة لتجريدها من قواتها لصالح الطرف الآخر خاصة وأن سياق الحرب لا زال قائمًا، وهو ما قد يؤدي إلى إفشال أي جهود أو برامج للتسريح وإعادة الإدماج، بل واتهام وتخوين القائمين عليها على الأقل خلال الفترة الحالية، أو قبل التوصل لاتفاق سلام شامل يفضي إلى ضمانات أمنية وعسكرية لمختلف الأطراف، وهو تخوف منطقي وقائم يجب أن تأخذه برامج التّسريح وإعادة الإدماج والجهات القائمة عليها في الاعتبار. بالإضافة إلى البعد الوطني لبرامج التّسريح وضرورة أن ينص عليها صراحة في اتفاق السلام حتى يتم ترجمتها لاحقًا على شكل تشريعات ولوائح تساعد الجهات المحلية وتعطيها الصلاحيات في تنفيذها.

2 - الوصمة المجتمعية والحماية:
يخشى ويتخوف المجندون والعائدون الشباب من تقبل المجتمع لهم مرة أخرى كأفرادٍ عاديين، ويعتقدون أنهم قد وصموا من قبل المجتمع نتيجة لمشاركتهم العسكرية، وأن حقيقة كونهم جنود (عسكر) تجعل المجتمع يتعامل معهم بدونية وبأنهم فئة أقل نظرًا للتصور المجتمعي السلبي والسائد تجاه العسكر والتي قد تجعلهم يرفضون تشغيلهم في وظائف أو مهن معينة وتحصرهم في مجموعة محدودة من الوظائف خاصة تلك التي تتطلب مجهود جسدي مثل الشركات الأمنية، عمال البناء، حراس، وغيرها من الوظائف التي قد يجد هؤلاء المقاتلين أنفسهم مجبرين على الاختيار بينها فقط بسبب كونهم جنود، بغض النظر عن طموحاتهم وأحلامهم وتصوراتهم للوظائف والأعمال التي يرغبون في القيام بها. تمتد هذه الوصمة لتشمل الجانب الاجتماعي والتي قد تؤثر على انخراط هؤلاء المقاتلين مع المجتمع بشكل طبيعي وقد تصل لعدم تزويجهم فقط لكونهم عسكر بحسب أحد المجندين الشباب الذين تمت مقابلتهم، وبالتالي يرون أن التجنيد قد أثر سلبًا على حياتهم وأن هذا التأثير قد يستمر حتى إذا قبلوا الانخراط في برامج التّسريح وإعادة الإدماج، ناهيك عن الخوف من أن يتعرضوا للانتقام من قبل أفراد أو جماعات معينة نتيجة لممارساتهم التي قاموا بها كجنود، وبالتالي يفضلون البقاء في السلك العسكري كنوع من الحماية.

الحكومة اليمنية توجه بمعالجات فورية للانفلات الأمني في تعز، صحيفة الشرق الأوسط، 5 ديسمبر، 2020. https://shorturl.at/aj8d9

3- ندرة الفرص البديلة:

واحدة من أهم وأبرز المخاوف التي تواجه المجندين والعائدين الشباب عند الحديث عن إعادة الإدماج هي ندرة الفرص الاقتصادية الأخرى التي قد تعوضهم عن العائد الذي يحصلون عليه من استمرارهم في السلك العسكري، حتى وإن توفرت بعض هذه الفرص فالسؤال يصبح عن مدى استدامة هذه الفرص مقارنة بالرواتب الحكومية التي يحصلون عليها من الجيش، والتي وإن كانت ضئيلة فهي على الأقل مضمونة وستستمر مدى الحياة، وتوفر الحد الأدنى من احتياجات أسرهم، خاصة أن معظم من تم تجنيدهم منذ بداية الحرب لم يحصلوا على فرصة لاستكمال تعليمهم، أو أولئك الذين تمكنوا من استكمال تعليمهم لم يحصلوا على الفرصة لممارسة ما تعلموه وبالتالي فحتى وإن وجدت الفرص الاقتصادية البديلة فهم لا يرون أنفسهم فيها نظرًا لافتقارهم للخبرات والمهارات اللازمة، إلى جانب أنهم لا يستطيعون العودة لاستكمال تعليمهم أولًا بسبب أوضاعهم المادية والحاجة إلى إعالة أسرهم، وثانيًا بسبب الفجوة العمرية التي قد تشكل عائقًا أمامهم لاستكمال تعليمهم نظرًا لتوقفهم لسنوات طويلة وبالتالي لم تعد شهاداتهم ومستنداتهم صالحة، أو أن أعمارهم لم تعد تتناسب مع المستويات التعليمية التي توقفوا عندها. أحد المجندين الذين تم التحدث إليهم قال " **للأسف كان لدي حلم باستكمال تعليمي والعمل في المحاماة، المهنة التي أحب، لكني اضطررت للتخلي عن حلمي لأوفر مصدر عيش لأسرتي**".

4- غياب برامج التوجيه والدعم النفسي والاجتماعي للمجندين الشباب:

واحدة من التحديات التي تواجه إعادة إدماج الشباب في المجتمع هي غياب برامج التوجيه والتدريب والتأهيل وكذا الدعم النفسي والاجتماعي لهم، هناك نسبة من الشباب الذين لا يرون أنفسهم كجنود ولديهم هوايات ومهارات أخرى يرغبون في القيام بها وممارستها بدلًا من الاستمرار كجنود، لكن نظرًا لعدم وجود جهات توجههم وتساعدهم باستكشاف خياراتهم البديلة، بالإضافة إلى غياب برامج الدعم النفسي والاجتماعي التي تؤهل المجندين الشباب للعودة لممارسة حياتهم الطبيعية كأفراد عاديين في المجتمع وتساعدهم على الانتقال من الحياة العسكرية إلى الحياة المدنية، وهو ما شكّل عائقًا أمام الشباب الذين يرغبون طوعًا في ترك حياة العسكرية في الوقت الحالي، وستشكل عائق مستقبلًا أمام أي برامج لإعادة الإدماج، غياب برامج التوجيه والدعم النفسي والاجتماعي تشكل عائق آخر أمام الشباب الراغبين في بدء حياتهم الخاصة وتكوين أسرة، فحالة عدم الاستقرار والتوتر والمشاكل النفسية التي أنتجتها الحرب ومشاركتهم العسكرية خلقت حالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي وبالتالي صعوبات في تكوين علاقات وبناء أسرة وتهديد على المجتمع نتيجة الممارسات غير المنضبطة وغير القانونية التي يقوم بها العائدون من الجبهات في زعزعة أمن واستقرار المجتمع.

الجهود السابقة والسياسات الحكومية في ملف التّسريح وإعادة الإدماج:

من خلال المراجعة المكتبية والمقابلات التي تم إجراؤها مع عدد من الفاعلين المحليين والوطنيين، وجدت الورقة أن برامج التّسريح وإعادة الإدماج على الرغم من أهميتها إلا أنها واحدة من المواضيع المؤجلة التي لم يتم التطرق إليها بعد، ولم يسلط الضوء عليها كأولوية يجب التركيز والبدء بالعمل والتحضير لها، وبالتالي فليس هناك جهود سابقة في هذا الصدد، وإن وجدت بعضها فهي جهود محدودة للغاية لبعض الجهات والتي ركزت على جزئيات معينة من برامج التّسريح وإعادة الإدماج، مثل (Accept Organization) التي تقوم بتقديم الدعم والتأهيل للأسرى من الجنود في السجون المركزية وتعمل على تدريبهم على حرف ومهن مختلفة يمكن أن تشكل لهم مصدر دخل آخر بديل عن الجيش، تتزامن هذه التدريبات مع جلسات الدعم النفسي لمساعدتهم على التعافي من مشاكل الصحة النفسية التي سببتها الحرب، وكذا لتأهيلهم للانخراط مرة أخرى في المجتمع.[4]

على رغم أن اليمن مرت بتجربة في تسريح المجندين بعد حرب 1994م إلا أنها كانت عملية ذات طابع سياسي أكثر من كونها عملية ممنهجة لتنظيم قوات الجيش والأمن، وبالتالي تم تسريح الآلاف من المجندين من طرف واحد فقط ودون أي استراتيجية واضحة، ومن دون إشراكهم في أي برامج تأهيل أو إعادة إدماج أو حتى إعطائهم حقوقهم ومستحقاتهم، الأمر الذي خلق مظلومية لدى فئة واسعة من الشعب ما زال اليمن يعاني من تبعاتها حتى وقتنا هذا، وتشكل عبئًا كبيرًا على الدولة لم تتمكن من معالجته بعد. هذه التجربة ستبرز مرة أخرى كتخوف مهم لدى الأطراف وستشكل تحديًا وعائقًا أمام عمليات وبرامج التّسريح وإعادة الإدماج، حيث قد تشكك الأطراف بالهدف الحقيقي من برامج التّسريح وإعادة الإدماج وستبحث عن ضمانات لعدم تكرار ما حدث بعد حرب 1994م، وألا يتم استخدام برامج التّسريح وإعادة الإدماج للانتقام منهم وتجريدهم من قواتهم.

من خلال مراجعة عدد من الوثائق الرسمية والمقابلات مع القيادات العسكرية والأمنية يتضح أنه لا يوجد سياسات حكومية رسمية تنظم موضوع التّسريح وإعادة الإدماج، وأن هذا الموضوع ما يزال جديدًا وغير واضحٍ أو مفهومٍ بالنسبة لمعظم المبحوثين من السلك العسكري والأمني، ويعتقد الكثير منهم أنه من السابق لأوانه الحديث عن تسريح وإعادة إدماج طالما ما زالت الحرب وما زالت الجبهات والمواقع العسكرية في حالة نشطة.

تجربة النيبال في التّسريح وإعادة الإدماج:

تعتبر تجربة النيبال واحدة من التجارب البارزة في ملف التّسريح وإعادة الإدماج للمجندين، فبعد الحرب الأهلية التي استمرت لمدة عشر سنوات منذ العام 1996م وحتى العام 2006م، والتي اتسمت بتفشي العنف والانتهاكات والجرائم في كل أرجاء البلاد، تم توقيع اتفاق السلام الشامل في عام 2006م مؤذنة ببداية مرحلة جديدة وانتهاء الحرب الأهلية، حدد اتفاق السلام الشامل أحكامًا تتعلق بإدارة الأسلحة والأفراد المسلحين، بما في ذلك نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم والتي ساهمت الأمم المتحدة في دعم تنفيذها من خلال الإشراف على عملية نزع السلاح ودعم برامج إعادة الإدماج واستعادة الحياة المدنية للمقاتلين، ومرت عملية التّسريح وإعادة الإدماج بمراحل مختلفة بدأت بمرحلة التحقق والتسجيل للمقاتلين الذين سيتم تسريحهم وإعادة إدماجهم وجمع كل المعلومات المطلوبة بقاعدة بيانات بما في ذلك تفاصيلهم الشخصية، تاريخ الخدمة العسكرية والأسلحة التي لديهم.

4 Accept Organization, Yemen, May 26,2024. https://accept-int.org/en/activity/yemen/

ومن ثم كانت مرحلة التجميع ونزع السلاح في مواقع مختلفة حيث يتم جمع المقاتلين فيها لتسليم أسلحتهم تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة، ومن ثم توجيههم إلى مراكز إعادة التأهيل والإدماج حيث قامت الحكومة النيبالية وعدد من المنظمات والوكالات الدولية بتقديم حُزم من برامج التأهيل وإعادة الإدماج شملت مساعدات مالية لتلبية الاحتياجات الفورية للمقاتلين المسرحين، ثم برامج التدريب المهني والتي هدفت إلى تزويد المقاتلين بمهارات ومهن وحرف تساعدهم في إيجاد مصادر دخل بديلة، وكذا توفير برامج ومنح دراسية لأولئك الذين يرغبون بمتابعة تعليمهم بالتزامن مع تنفيذ برامج دعم نفسي واجتماعي واستشارات لمعالجة الآثار النفسية والصدمات الناجمة عن الصراع، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والإسكان وإعادة التوطين لمن يحتاجها. بالإضافة إلى برامج إعادة الإدماج الفردي، تم تنفيذ برامج إعادة إدماج مجتمعي من خلال تنفيذ برامج لتعزيز التماسك الاجتماعي وتعزيز تقبل المقاتلين السابقين من قبل أفراد المجتمع، شمل ذلك برامج حوارات مجتمعية، وتوعية ومبادرات لتعزيز المصالحة والتعايش في أوساط المجتمع. بشكل عام، ساهمت هذه التدابير في معالجة مخاوف واحتياجات المقاتلين، وأعطتهم الفرصة للحصول على مستقبل أفضل خارج الصراع المسلح، وإعادة إدماجهم بنجاح في الحياة المدنية.[5]

غالبًا ما تتشابه الحزم التي تقدمها برامج التّسريح وإعادة الإدماج من خلال برامج الدعم والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي والنفسي، لكن الاختلاف يكون في التعامل مع السياق والاستراتيجيات والآليات المتبعة لضمان فاعلية هذه الحزم في إنجاح برامج التّسريح وإعادة الإدماج والتغلب على المخاوف السياسية والعسكرية لدى الأطراف والتي قد تنظر إلى هذه البرامج باعتبارها خطرًا يهددها ويستهدف وجودها وقوتها، وبالتالي يتطلب تصميم هذه البرامج فهمًا عميقًا بالسياقات الوطنية بالشكل الذي يساعد على تقديم ضمانات فعالة تجيب على تساؤلات الأطراف المختلفة وتقدم رؤى واضحة حول برامج التّسريح وإعادة الإدماج والهدف منها، بما في ذلك توفير الغطاء القانوني والتشريعي لبرامج التّسريح وإعادة الإدماج مثل ما حدث في تجربة النيبال عندما تضمن اتفاق السلام أحكامًا تتعلق بالتّسريح وإعادة الإدماج.

5 .Disarmament, Demobilization, and Reintegration in Nepal .(2020) .Rothstein, Emily
.Disarmament_Demobilization_and_Reintegration_in_Nepal_342163474/https://www.researchgate.net/publication

الحلول والتوصيات

التحليل الذي توصلت إليه ورقة السياسات هذه يؤكد أن هناك احتياجًا وقبولًا عامًا لبرامج التّسريح وإعادة الإدماج من قبل مختلف فئات المجتمع، على الرغم من المخاوف الموجودة لديها والتي يجب معالجتها والاستجابة لها لضمان نجاح هذه البرامج في تحقيق أهدافها المرجوة، وأهمها هو تحديد إطار زمني لتنفيذ هذه البرامج بحيث تتناول شقين، الشق الأول في سياق الحرب والذي يجب أن يشمل برامج وأنشطة تركز على القوى غير النشطة (الجرحى، المعاقين، المسرحين طوعيًا) بحيث يتم تأهيلهم وتقديم برامج الدعم النفسي، والاقتصادي، والاجتماعي، لإعادة إدماجهم في المجتمع، وبنفس الوقت المناصرة لإدراج قضية التّسريح وإعادة الإدماج في إطار مفاوضات السلام كأحد الضمانات الرئيسية لتحقيق الاستقرار وتعزيز السلم المجتمعي على المدى الطويل. والشق الآخر في سياق ما بعد الحرب وما بعد التوصل لاتفاق سلام والذي سيشمل عمليات تسريح وإعادة إدماج أوسع تشمل كل الأطراف وتستهدف القوى النشطة (الجنود الفاعلين في الجهات العسكرية والأمنية) بحيث يتم تسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بطريقة منهجية تحقق الهدف من برامج التّسريح والإدماج وتستعيد أدوار الشباب في المجتمع وتعزز الأمن والسلم المجتمعيين، وبالتالي فإن هذه الورقة توصي بالتالي:

أولًا : التوصيات للجهات الحكومية على المستوى الوطني:

1- تشكيل هيئة وطنية مشتركة مختصة بشئون التّسريح وإعادة الإدماج:

توصي الورقة بأن يتم إدراج قضية التّسريح وإعادة الإدماج في اتفاق السلام بحيث ينص بشكل صريح وواضح على تشكيل هيئة وطنية مشتركة مختصة بشئون التّسريح وإعادة الإدماج تشمل ممثلين لكلٍ من (وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي والتدريب الفني والمهني، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الثقافة، وزارة المالية، وزارة الخدمة المدنية)، على أن تشكل فروع لهذه الهيئة على المستويات المحلية تشمل ممثلي الجهات نفسها على المستوى المحلي، مع ضرورة أن يتم إدراج هذه الهيئة كبند في اتفاق السلام، على أن تُعنى بالمهام التالية :

أ- تصميم استراتيجية وطنية للتسريح وإعادة الإدماج قائمة على النهج الشامل من خلال تصميم برامج تعالج الاحتياجات المتعددة الأبعاد للمجندين بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية والنفسية، على أن تتولى الهيئة الإشراف والمتابعة على تنفيذها خلال فترة زمنية لا تتجاوز 5 سنوات من تاريخ تشكيلها.

ب- سن القوانين والتشريعات اللازمة لمعالجة التحديات القانونية التي قد يواجهها المجندون الذين سيتم تسريحهم، وتسهيل اندماجهم في المجتمع بما في ذلك وصولهم للتعليم، الوظائف العامة وغيرها من الحقوق التي قد يتعذر عليهم الوصول إليها نظرًا للسنوات التي قضوها في المعسكرات وجبهات القتال.

ت- حشد الدعم والتمويل لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية من خلال التعاون والشراكات مع الفاعلين الوطنيين والدوليين بما في ذلك منظمات المجتمع المدني في الإشراف والتمويل والتنفيذ والتقييم لبرامج التّسريح وإعادة الإدماج.

2-تبني النهج التدريجي في تنفيذ برامج التّسريح وإعادة الإدماج:

أشارت الورقة إلى ضرورة تبني النهج الشامل في تصميم برامج التّسريح وإعادة الإدماج، بالمقابل فإنها توصي بتبني النهج التدريجي في تنفيذ هذه البرامج نظرًا لحساسية هذا الملف والمخاوف المختلفة الموجودة لدى مختلف الأطراف، والاستفادة من تجربة اليمن السابقة في التّسريح في عام 1994م والتي تم فيها تَسْيِيس وتوجيه برامج التّسريح لأهداف سياسية، ولمواجهة ومنع أي مقاومة محتملة أو رفض من قبل المجندين أنفسهم أو القيادات العسكرية لهذه البرامج، والتي قد ترى فيها استهدافًا أو تهديدًا مباشرًا لها أو شكلًا من أشكال العقاب، بحيث يشمل النهج التدريجي:

أ- نهج تدريجي زمني:

وذلك بتقسيم برامج التّسريح وإعادة الإدماج إلى مرحلتين، الأولى هي المرحلة الحالية في ظل استمرار النزاع وعدم التوصل لاتفاق سلام، والتي ينبغي أن يتم التركيز فيها على إعادة إدماج المجندين من القوى العسكرية غير النشطة (الجرحى والمعاقين) ومساعدتهم على إعادة الاندماج في المجتمع من خلال تأهيلهم نفسيًا اقتصاديًا واجتماعيًا، وهو أولوية وعامل محوري لإنجاح برامج التّسريح وإعادة الإدماج والذي سيخلق الثقة في هذه البرامج وسيعزز من قابلية المجتمع لها ويشجع على الانضمام الطوعي إليها من قبل المجندين الشباب. والمرحلة الثانية بعد التوصل لاتفاق سلام بحيث تستهدف تسريح وإعادة إدماج القوى النشطة من المجندين.

ب- نهج تدريجي موضوعي:

يشير النهج التدريجي الموضوعي إلى ضرورة التدرج في تنفيذ برامج التّسريح للتغلب على أي مقاومة محتملة من قبل المجندين أو القيادات العسكرية التي قد ترى فيها استهدافًا لقواتها، وذلك من خلال توفير مجموعة من الخيارات والبدائل المختلفة لعملية التّسريح بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التّسريح الشامل والذي بموجبه يستلم المجند مبلغ معين من المال لبدء مشروع خاص مقابل تسريحه من وحدته العسكرية والاستفادة الكاملة من حزمة التّسريح وإعادة الإدماج، أو التّسريح الجزئي والذي بموجبه يتم تفريغ المجند لفترة من الوقت من قبل وحدته العسكرية ليشارك في أنشطة التأهيل والتدريب التي تقدمها برامج التّسريح وإعادة الإدماج والتي ستوفر فرصة لهم لاستكشاف الخيارات البديلة من دون القلق على وظائفهم العسكرية وبالتالي ستساعدهم في اتخاذ قرارات واعية لاحقًا.

ت- توفير حزم تسريح وإعادة إدماج مغرية وفعالة تتزامن مع برامج توعية شاملة:

لتشجيع المجندين على ترك وظائفهم العسكرية الدائمة، يجب أن تقدم برامج التّسريح وإعادة الإدماج حزم متنوعة من البرامج والمساعدات الكافية لاستقطاب هؤلاء المجندين وإقناعهم بالانخراط فيها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إعادة توزيع المجندين الذين ينخرطون بنجاح في برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في الوظائف المدنية، حث شركات القطاع الخاص على استقطاب وتوفير فرص عمل للمجندين الذين خضعوا لعملية التّسريح وإعادة الإدماج، توفير فرص لاستكمال الدراسات والدراسات العليا لمن يرغب منهم ، إعطاء الأولوية للمجندين في المدارس والجامعات والمعاهد الفنية والتقنية، إعطائهم منح وقروض صغيرة وميسرة لبدء مشاريعهم الخاصة. هذه البرامج يجب أن يسبقها ويتزامن معها تنفيذ برامج رفع وعي واسعة، ، لضمان إيصال الفكرة الصحيحة إلى المجتمع بفئاته المختلفة وحثه على دعمها ومساندتها بما في ذلك المجندين أنفسهم، وتجنب الرسائل المغلوطة والشائعات التي قد ترافق هذه البرامج وتسييسها وتحرض عليها وعلى القائمين بها، وكذا الاستيعاب والتغلب على الوصمة المجتمعية التي قد يتعرض لها المجندون فقط لمجرد كونهم جنودًا أو لانخراطهم مع أطراف معينة أو في أحداث معينة، وتعزيز قابلية المجتمع لهم بكل مكوناته من خلال تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الجامعة، المسجد، الإعلام).

ثانيًا: التوصيات للجهات الحكومية على المستوى المحلي في محافظة تعز:

1- إنشاء مركز لتأهيل وإدماج العائدين من الجبهات:
توصي الورقة السلطة المحلية في تعز بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني بإنشاء مركز لاستيعاب العائدين من الجبهات في مدينة تعز خاصة المسرحين طوعًا، الجرحى والمعاقين، وتقديم الدعم النفسي والصحي والاجتماعي لهم بحيث تساعدهم على التأقلم مع حياتهم الجديدة كمدنيين، بحيث يعمل المركز على معالجة الصدمات التي تعرضوا لها أثناء مشاركتهم المسلحة، ويقدم لهم برامج تمكين اقتصادي وتدريب مهني تهيئهم لسوق العمل وتساعدهم في إيجاد فرص عمل بديلة.

2- تشجيع العائدين على استكمال تعليمهم في المراحل التي توقفوا فيها:
يجب أن تشجع السلطة المحلية العائدين من الجبهات على استكمال تعليمهم في المراحل الدراسية التي توقفوا فيها ومعالجة التحديات التي تحول دون ذلك من خلال تخصيص نسبة من المقاعد الدراسية في الجامعات والمعاهد العلمية والفنية للمجندين العائدين من الجبهات، بما في ذلك معالجة إشكال الشهادات المنتهية التي تقف كعائق أمام استكمال الدراسة الجامعية.

3- تغطية العجز في الوظائف المدنية من المجندين المؤهلين من قبل مكتب الشئون الاجتماعية والعمل:
تعاني الكثير من المؤسسات المدنية عجزًا في الموظفين نظرًا لتوقف عملية إشغال الوظائف العامة منذ أكثر من عشر سنوات، وبالتالي توصي هذه الورقة مكتب الشئون الاجتماعية والعمل كجزء من عملية إعادة الإدماج أن يتم تغطية العجز في طاقم مؤسسات الدولة المختلفة من قبل المجندين المؤهلين، وإخضاعهم لبرامج تأهيل نفسي واجتماعي قبل تعيينهم وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني.

4- إدماج العائدين في برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها المنظمات الدولية والمحلية:
جزءٌ مهم من الجهود التي بإمكان المنظمات الدولية والمحلية القيام بها لإدماج الشباب واستيعابهم في المجتمع مرةً أخرى هي إشراكهم في برامج التدريب والتأهيل التي ينفذونها، توصي الورقة بالتركيز على المجندين السابقين والشباب الذين تم تسريحهم واستيعابهم في مثل هذه البرامج، وذلك لما لها من أهمية في إكسابهم المعارف والمهارات والخبرات اللازمة التي تؤهلهم لسوق العمل وتساعدهم في الحصول على فرص دخل بديلة، كما تسهل اندماجهم في المجتمع وتفاعلهم معه.

ثالثًا: التوصيات للمنظمات الدولية والمحلية على المستويات المحلية والوطنية:

1- إدراج ملف التّسريح وإعادة الإدماج في مفاوضات السلام:

يقع على عاتق المنظمات الدولية والمحلية قيادة جهود المناصرة والضغط لضمان إدراج ملف التّسريح وإعادة الإدماج كأحد الملفات الرئيسية في مفاوضات السلام، وبالتالي كمحور رئيسي في اتفاق السلام باعتباره الضامن لسلامٍ وأمنٍ مستدام.

2- دعم جهود الدولة في تنفيذ برامج التّسريح وإعادة الإدماج على المستويات الوطنية والمحلية:
دور المنظمات الدولية والمحلية محوري في دعم عمليات التّسريح وإعادة الإدماج سواء من خلال نقل توصيات هذه الورقة إلى أرض الواقع عبر شراكة فاعلة وحقيقية مع السلطات الوطنية والمحلية، والمساهمة في صياغة وتصميم الخطة الوطنية للتسريح وإعادة الإدماج، أو من خلال دعم أي جهود أخرى ذات صلة.

3- إشراك المجندين العائدين وأولوياتهم في برامج المنظمات الدولية والمحلية:
من المهم أن تبدأ المنظمات الدولية والمحلية في التركيز على احتياجات المجندين العائدين وأولوياتهم وأخذها في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ مشاريعها وتدخلاتها، بالإضافة إلى تجنب تهميشهم وإهمالهم في برامجها وذلك من خلال ضمان إشراكهم ومشاركتهم في برامج التدريب والتأهيل والدعم التي تقوم بها هذه المنظمات على المستويات المحلية.